



مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين
بتحديد مخاطر الخطأ الجوهري من خلال معايير التدقيق الدولية
دراسة ميدانية*

ماجد خلف محمد المطر

مدرس - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة جرش

د. عمر إقبال توفيق المشهداني

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام المحاسب القانوني الأردني في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، وانتهاء بالمعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية، وتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في مكاتب مدققي الحسابات القانونيين، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع (250) استبانة استرد منها (230) استبانة و توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها بأن مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في المملكة الأردنية الهاشمية يلتزمون بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية ويبدلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والاحتيايل، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق ووضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الأخطاء الجوهرية والاحتيايل في التقارير المالية، حتى يتمكن لمستخدمي التقارير المالية ان يتقوا بأرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية.

الكلمات المفتاحية: الخطأ، الغش، معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق الدولي رقم 240، معيار التدقيق الدولي رقم

315، المحاسبين القانونيين الأردنيين، مكاتب التدقيق الأردنية.

المقدمة

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي بسبب المراحل المتعددة التي تمر بها عملية إعداد القوائم المالية، بدءاً بالتسجيل والترحيل والترصيد وإعداد ميزان المراجعة، وإجراء تسويات الجرد، وانتهاءً بإعداد القوائم والتقارير المالية. وهناك بعض المؤثرات التي قد تؤدي إلى وجود خطأ أو غش مادي في البيانات المحاسبية التي يتوجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند عمله وتنفيذه لخطة التدقيق، ومنها: (ISA, 240: 34).

* تم تسلم البحث في أغسطس 2013، وقُبل للنشر في ديسمبر 2013.

- صعوبات في الحصول على قرائن التدقيق اللازمة.
- سيطرة شخص واحد أو مجموعة قليلة من الأشخاص على الإدارة.
- ضغوط غير طبيعية تعاني منها الشركة داخليا، منها ازدياد حالات الفشل.
- عمليات غير طبيعية مثل (دفعات للمحامين تبدو عالية مقارنة بالخدمات المقدمة).

وبالتالي فإن عملية تدقيق هذه الأخطاء تتم عادة على أساس القيام باختبارات التدقيق، ويترك أمر تحديد هذه الاختبارات إلى المدقق الذي يحدد ذلك في برنامج التدقيق، ولا يوجد برنامج تدقيق شامل لفحص كل القيود والعمليات واكتشاف كل الأخطاء، وخاصة أن عملية التدقيق لا تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والغش، بل تهدف لإبداء رأي فني محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية في المشروع قويا، قلت الأخطاء، وبالتالي يقل نطاق الاختبارات التي يقوم بها المدقق.

لذا على المدقق عندما يقوم بأداء عملية التدقيق أن يحصل على تأكيد معقول من الإدارة بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وعلى المدقق اتخاذ موقف الشك المهني أثناء عملية التدقيق، ووضع احتمال لتجاوز الإدارة أنظمة الرقابة، وكذلك وضع احتمال لأن تكون إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ غير مناسبة، كما يجب عليه اتخاذ موقف الشك المهني عند أداء عملية التدقيق وذلك لمراعاة احتمال احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، كما يتطلب الشك المهني تساؤلاً مستمراً عما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحى بوجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يدور نقاش مستمر حول طبيعة ومسئوليات مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش وحدودها، والتي عادة ما ترتبط بالبيئة التي يعمل بها المدقق، حيث تتأثر مسئوليات المدقق بظهور حالات الفشل المؤسسي إلى جانب نظرة المجتمع لعملية التدقيق والمسئوليات التي يتوقعها المجتمع من المدققين والمنتظمين للمهنة، حيث تنتظر الفئات المهمة بعملية التدقيق إلى المدقق نظرة الناقد الداعي إلى تحميل المدققين المسؤولية الكاملة عن الفشل الناتج عن الأخطاء والغش، وذلك يخالف وجهة النظر المهنية التي تعتبر أن مسئولية المدقق ليست اكتشاف الأخطاء، بل القيام بإجراء فحص انتقادي منظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد، لذا فإن البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً- هل يدرك المحاسب القانوني في الأردن مسئوليته في اكتشاف الأخطاء الجوهرية؟

ثانياً- هل يلتزم المحاسبون القانونيون في الأردن بتطبيق معايير التدقيق الدولية والخاصة في تحديد الأخطاء والغش؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على وجهة نظر المحاسبين القانونيين الخارجيين في الأردن حول مسئوليتهم عن كشف الأخطاء الجوهرية والغش.
- 2- التعرف على مدى التزام المحاسبين القانونيين في الأردن بتطبيق معايير التدقيق الدولية.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من حقيقة التعرف على مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين في تحديد مخاطر الخطأ الجوهرية، ويرجع تحديد هذا المجال لكونه أساسياً، وذا أهمية في إضفاء الثقة على الرأي الفني المحايد للمدقق، حيث يعد هذا الموضوع من الموضوعات التي تحتاج إلى بحث عميق في الوقت الحاضر، وخصوصاً بعد سلسلة الفضائح المتتالية

لكبرى شركات التدقيق والمحاسبية في العالم، إضافة إلى تنامي الطلب من المجتمع على الخدمات التي تقدمها هذه المهنة نتيجة للمشكلات الاقتصادية والمالية التي يواجهها المجتمع، ومما يعزز أهمية الموضوع تعدد الجهات المستفيدة من نتائجه والتي تتمثل بمكاتب التدقيق، والجهات الخاضعة للتدقيق، والجهات المنظمة للمهنة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يدرك المحاسبون القانونيون في الأردن مسؤوليتهم عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية.
الفرضية الثانية: لا يلتزم المحاسبون القانونيون في الأردن بمعيار التدقيق الدولي رقم (315) والخاص بالأخطاء الجوهرية.
الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)، تُعزى لمتغير العمر، والشهادة العلمية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والشهادة المهنية.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

دراسة (أحمد، 2003) وهدفت إلى توضيح الأنظمة التي تستخدمها المنشآت في معالجة البيانات إلكترونياً وتحديد أنواع الأخطاء والغش الممكن أن ترتكب في أنظمة المعالجة الإلكترونية للبيانات والتعرف على طرق التدقيق المستخدمة في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، وكذلك تحديد الأساليب الفنية الأكثر فعالية في اكتشاف الأخطاء المستخدمة في كل طريقة من طرق التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة التدقيق من خلال الحاسب الآلي من أهم طرق التدقيق في اكتشاف الأخطاء في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، وأكثر الأساليب الفنية في اكتشاف الأخطاء في ظل هذه الطريقة هي برامج التدقيق العامة.

دراسة (دحوح، 2006) وهدفت إلى تحليل مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مدققي الحسابات، حيث تعد مشكلة التضليل في التقارير المالية وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه ذات أهمية خاصة في الوقت الحالي، وذلك بعد ظهور مشكلات مالية في عدد من كبريات منشآت الأعمال على المستوى العالمي. وخلصت الدراسة إلى أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلاً عن أن اكتشاف التضليل يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هناك تأثير للعوامل الاجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

دراسة (المومني والبدور، 2008) وهدفت إلى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين القانونيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم 240 المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لكشف الغش، وقد بينت نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 من خلال التزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل الأخطاء والغش، وكذلك التزامهم باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الأخطاء والغش للإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية، وقدمت الدراسة توصيات للاستفادة من تجارب مدققي الحسابات الأردنيين الذين لهم علاقة تمثيلية مع شركات تدقيق خارجية، وضرورة عقد ورش عمل وندوات مهنية متخصصة بمعيار التدقيق، وكذلك يجب على مدققي الحسابات اتباع الإجراءات اللازمة للكشف عن الأخطاء والغش.

دراسة (النزلي، 2009) وهدفت إلى تحديد مسئولية مدقي الحسابات عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك تحديد مسئوليتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب. وتكوّن مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وهي مجالس إدارة الشركات، ومدققو الحسابات، وجهات الرقابة والإشراف. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء تلك الفئات بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدقي الحسابات في تلك الشركات بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

دراسة (الوشلي، 2010) وهدفت إلى قياس مدى إدراك المدققين لمسئولياتهم المهنية وتقييم واكتشاف غش الإدارة فيما يتعلق بالأخطاء الجوهرية، وتقييم أثر خصائص المراجعين ومكاتب المراجعة في فعالية اكتشاف غش الإدارة وتلاعبها في الأخطاء الجوهرية من خلال الوضع الوظيفي. وتوصلت الدراسة إلى أن اختبارات المراجعة العادية لا يمكنها اكتشاف غش الإدارة، كما كانوا مدركين لمسئولية المراجع عن غش الإدارة: ممارسة الشك المهني، والاستجابة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة بتصميم وتعديل برنامج المراجعة، لكنهم وبشكل مناقض للنتيجة السابقة اعتبروا أن مسئولية المراجع نحو غش الإدارة مرتبطة بأداء اختبارات المراجعة العادية، مما يشير إلى وجود لبس وعدم إدراك كامل لدى المراجعين لمختلف جوانب مسئولية المراجع نحو اكتشاف غش الإدارة في ضوء ما تقتضيه متطلبات معايير المراجعة الحديثة.

2- الدراسات الأجنبية:

دراسة (Kirkos et. al, 2007) وهدفت إلى الكشف عن فعالية تقنيات البحث عن البيانات في اكتشاف الشركات التي تصدر قوائم مالية مضملة وتتعامل مع العناصر المرتبطة بالقوائم المالية المضملة. وذلك من خلال أخذ عينة مكونة من (76) شركة صناعية يونانية، حيث تم فحص كل الشركات المشمولة في عينة الدراسة، ومن بين هذه الشركات كان هناك مؤشر بالنسبة ل(38) شركة على المشاركة في إصدار قوائم مالية مضملة، حيث إن تصنيف أية قائمة مالية على أنها مضملة أم لا كان يقوم وفقاً للمعايير التالية:

- 1- أن تكون تقارير المدققين متضمنة لشكوك خطيرة فيما يتعلق بدقة الحسابات أو ملاحظات السلطات الضريبية فيما يتعلق بعدم التسوية الضريبية التي أثرت بشكل كبير في تغيير القوائم المالية للشركة، كقائمة الدخل والميزانية العمومية.
 - 2- أن تكون تقارير المدققين متضمنة لشكوك خطيرة فيما يتعلق بتطبيق التشريع اليوناني.
- وأظهرت نتائج الدراسة أن البيانات المالية المنشورة تحتوي على مؤشرات مضملة، وفضلاً عن ذلك فإن قائمة ضئيلة من النسب المالية قادرة على تحديد نتائج تصنيف الشركات على أنها تحتوي قوائم مالية مضملة من خلال البيانات المنشورة أم لا، كما أظهرت أن تقنية البحث عن البيانات يمكن أن تقدم نماذج قادرة على تحقيق دقة تصنيفية كبيرة.

دراسة (Dorminey et. al , 2012) واقتصرت هذه الدراسة على إعادة النظر في مثلث الغش والاحتيال، وتسليط الضوء على النتائج الأخيرة والتفكير المعاصر في المجتمع لمكافحة الغش والاحتيال، وذلك من خلال البحوث المحاسبية، تبدو أهمية مثلث الغش بشكل خاص كنموذج لتقييم مخاطر الاحتيال بكل صورة من صورته، وذلك من خلال خطة التدقيق الشاملة التي تشير إلى مسئولية مدقق الحسابات في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الغش ALCPA(2010)، وفيها تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، ويتطلب ذلك وضع نموذج يعكس التفكير الحالي لحدوث الاحتيال لتعزيز فهمنا لدوافع الاحتيال والغش. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير الموارد الأساسية للمدققين والباحثين في الغش والاحتيال لمعرفة الجوانب الرئيسية ذات الفائدة التعليمية للفصول الدراسية والخبرة المهنية في تدقيق الحسابات.

الجانب النظري للدراسة:

أولاً- مفهوم الخطأ:

عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الخطأ في الفقرة (2)، من معيار التدقيق الأمريكي رقم (53) بأنه: "تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، بما في ذلك إغفال مبالغ أو إيضاحات". وعرف الخطأ ضمن معايير التدقيق الدولية في معيار التدقيق رقم (240)، الفقرة (5) بأنه: "التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو إيضاح". مثل خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس، أو الاعتراف، أو التصنيف، أو العرض أو الإفصاح. (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين 2007: 271)، (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين 2010: 18)، هذا كما عرف (Arens, 2000: 145) الخطأ بأنه "تحريفات غير مقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو إيضاح"، مثل: خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، والتي منها البيانات المالية. وعرف الخطأ الجوهرية بأنه: "القيام بعمل أو إجراء متعمد من قبل أحد الموظفين أو مجموعة منهم أو من قبل الإدارة أو طرف ثالث بهدف تحريف البيانات المالية" (ذنيبات، 2012).

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الخطأ تحريف غير متعمد في القوائم أو التقارير المالية، وأن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي، وفي أية مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد التقارير المالية، وقد يكون بأحد الصور التالية: أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات المالية، التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية، أو النسيان أو عدم المعرفة بالأصول المحاسبية. بينما الخطأ الجوهرية هو تحريف متعمد في القوائم أو التقارير المالية؛ بهدف تغيير أو تزويد الدفاتر والسجلات، أو بهدف إساءة استخدام الأصول.

وفيما يلي أمثلة للظروف والأحداث التي قد تدل على وجود مخاطر أخطاء جوهرية (معيار 315، 2010: 311).

- عمليات في مناطق غير مستقرة اقتصاديًا، على سبيل المثال بلدان بها تخفيض كبير للعملة أو اقتصادات تضخمية بشكل مرتفع.
- عمليات معرضة لأسواق متقلبة على سبيل المثال تجارة العقود المستقبلية.
- تسجيل عمليات لم تحدث ولا يوجد لها أدلة.
- تطبيق سياسات محاسبية بصورة خاطئة.

ثانيًا- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والتزام المدقق فيها:

أ- واجبات المدقق في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية:

على المدقق أن يصمم وينفذ إجراءات التدقيق المناسبة لتحديد مخاطر للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية. وتشمل الاستجابات الكلية لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية ما يلي: (معيار 330، 2010: 328)

- الحفاظ على التشكك المهني.
- تعيين موظفين أكثر خبرة من ذوي المهارات الخاصة أو استخدام خبراء.

- توفير المزيد من الإشراف.
- إجراء تغييرات عامة في إجراءات التدقيق، مثل إجراءات أساسية في نهاية الفترة، حيث يتأثر تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية.

ب- التزام المدقق بالتوثيق فيما يخص الأخطاء الجوهرية حسب معايير التدقيق الدولية:

- ينبغي على المدقق أن يحرص على أن تشمل وثائق التدقيق ما يلي: (معياري 330، 2010: 328) (حماد، 2004: 484)
- الإجراءات العامة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، وطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية التي يتم أداؤها.
 - المناقشة بين فريق التدقيق عن مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الأخطاء.
 - وعند تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة عند مستوى البيانات المالية يجب على المدقق: (معياري رقم 330: 324)
 - تعيين الموظفين الذين يملكون مهارات وقدرات يستطيعون من خلالها إنجاز ما يوكل إليهم من مسؤوليات مهمة.
 - تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المنشأة قد يشير إلى إعداد التقارير المالية الاحتياطية الناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح.
 - إدخال عنصر عدم التنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ونطاق وإجراءات التدقيق.

ج- إجراءات التدقيق التي ينبغي على المدقق القيام بها في حال وجود مخاطر الأخطاء الجوهرية: (معياري رقم 330: 324)

- تصميم إجراءات تدقيق إضافية تستند طبيعتها وتوقيتها ونطاقها إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتستجيب لها.
- عند تحديد إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، يجب على المدقق:
 - أن يدرس أسباب تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات لكل فئة معاملات، ورصيد حساب وإفصاح بما في ذلك:
 - احتمالية وجود أخطاء جوهرية بسبب الخصائص المحددة لكل فئة معاملات أو رصيد حساب أو إفصاح.
 - إذا كان تقييم المخاطر يأخذ بعين الاعتبار أنظمة الرقابة ذات الصلة، بحيث يقتضي من المدقق الحصول على أدلة تدقيق لتحديد فيما إذا كانت أنظمة الرقابة تعمل بفعالية.
 - أن يحصل على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً كلما ازداد تقييم المدقق للمخاطر.

ثالثاً- إجراءات التدقيق المناسبة التي يجب على المدقق القيام بها استجابة لتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة المتبعة:

- كثيراً ما تتضمن البيانات المالية أخطاء جوهرية بسبب احتيال وغش في إعداد التقارير المالية، وذلك بتسجيل قيود غير مناسبة نتيجة عدم التزام الإدارة بنظام الرقابة الداخلية، وفقاً لمعياري التدقيق الدولي 330، وينبغي على المدقق تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وهذا من الممكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق بالطرائق التالية: (معياري رقم 330: 223) (معياري رقم 240: 177)
- تغيير طبيعة إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، وذلك للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية وملاءمة.

- تعديل توقيت الإجراءات الجوهرية. مثل أداء فحص جوهرى في نهاية الفترة يتناول بشكل أفضل مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.
- يعكس نطاق الإجراءات المطبقة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب زيادة أحجام العينات أو أداء إجراءات تحليلية على مستوى أكثر تفصيلاً.
- إذا حدد المدقق مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال تؤثر على كميات المخزون، على المدقق فحص سجلات المخزون للمنشأة لتحديد المواقع أو البنود التي تتطلب اهتماماً محدداً.

رابعاً- تقارير المدقق الخاصة بالأخطاء الجوهرية:

أ- التقرير عن الأخطاء الجوهرية لإدارة المنشأة:

- ينبغي على المدقق إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عندما يكتشف أخطاء في الحالات التالية:
- توافر شك لديه باحتمال وجود خطأ حتى لو كان أثره على القوائم المالية غير جوهرى.
- إذا اكتشف أن الخطأ أو الغش الموجود جسيم بالفعل.

ب- أثر الخطأ الجوهرى على تقرير المدقق وأنواع الرأي المهني التي تصدر عن المدقق حسب معايير التدقيق الدولية:

إذا اكتشف المدقق وجود خطأ أو غش ذي أثر جوهرى على القوائم المالية، لكنه لم ينعكس عليها أو لم يتم تصحيحه، فإنه على المراجع أن يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً في تقريره، وإذا قامت المنشأة بعرقلة أو منع المدقق من الحصول على أدلة الإثبات التي تساعد على تقييم ما إذا كان الخطأ أو الغش له أثر جوهرى على القوائم المالية، فإنه يجب على المراجع في هذه الحالة أن يبدي رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك لوجود قيود على نطاق عملية التدقيق. أما إذا كان المدقق غير قادر على تحديد ما إذا كان الخطأ أو الغش قد حدث بسبب القيود المفروضة بموجب الظروف وليس من جانب المنشأة، فإن عليه النظر في تأثير ذلك على تقريره النهائى (حماد، 2004: 536).

الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة وعينتها:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المدققين المرخصين والمزاويلين للمهنة والبالغ عددهم (567) مدققاً، وتم استبعاد المدققين غير المزاويلين للمهنة بسبب غيابهم عن الوطن، ويبلغ عددهم (151)، لتبقى العينة (416) مدققاً. قام الباحث باختيار عينة عشوائية منها بنسبة 60%، بلغت (250) مدققاً، وتم تحديد عينة الدراسة حسب القانون الإحصائى الآتى الذي يحدد طريقة اختيار العينة من مجتمع الدراسة وكما يلي:

$$N = \frac{NX}{(N-1)E^2+X} \quad E = \text{Sqrt} \left\{ \frac{(N-n)X}{n(N-1)} \right\}$$

Where N is the population size, r is the fraction responses that you are interested in, and Z(c/100) is the critical value for the confidence level c

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- الوسط الحسابي منسوبًا للقيمة العظمى لمقياس ليكرت، وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن ثلاث درجات من مساحة المقياس، بالإضافة إلى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة.
- تحليل T (One Sample Test) لاختبار فرضيات البحث.

نتائج توزيع استمارة الاستبانة: تم توزيع الاستمارة على عينة الدراسة، وأسفرت نتائج الفرز عما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1)

توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

النسبة %	العدد	البيان
100	250	الاستبيانات الموزعة
96.4	241	الاستبيانات المستردة
3.6	9	الاستبيانات غير المستردة
4.4	11	الاستبيانات غير الصالحة للتحليل
92.0	230	الاستبيانات القابلة للتحليل

عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

أ- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية %	التكرار	العمر
19.1	44	أقل من 25 سنة
29.1	67	من 25- أقل من 35 سنة
21.7	50	من 35 - أقل من 45 سنة
30.0	69	من 45 سنة فأكثر
100.0	230	المجموع

يبين الجدول (2) أن العمر (من 45 سنة فأكثر) كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة وهذا يعطي مؤشرًا على أن الفئة المبحوثة كانت لها خلفية عمرية مؤهلة للإجابة عن أسئلة الاستبانة، وأن إجاباتهم لها مصداقية عالية.

ب- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية:

جدول رقم (3)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية

النسبة المئوية %	التكرار	الشهادة العلمية
41.3	95	بكالوريوس
39.6	91	ماجستير
19.1	44	دكتوراه
100.0	230	المجموع

يبين الجدول (3) أن النسبة الكبرى من الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة كانوا من حملة شهادة البكالوريوس، تليهم

شهادة الماجستير، وهذا يعكس طبيعة العمل بمكاتب التدقيق التي لا تتطلب شهادات أكاديمية عليا بل تكتفي بدرجة البكالوريوس، كما أن قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات يسمح بالتقدم لطلب رخصة مزاوله وفقاً لشروط معينة، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها.

ج- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (4)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية%	التكرار	المؤهل العلمي
28.3	65	محاسبة
28.7	66	علوم مالية ومصرفية
27.8	64	إدارة أعمال
15.2	35	اقتصاد
100.0	230	المجموع

يبين الجدول (4) أن النسبة الكبرى من الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة كانوا من تخصص العلوم المالية والمصرفية والمحاسبة، وهذا يعني إن أغلب المدققين يحملون تخصص العلوم الاقتصادية بشكل عام، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على سلامة النتائج ودقتها.

د- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية:

جدول رقم (5)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية

النسبة المئوية%	التكرار	الشهادة المهنية
43.5	100	JCPA
27.8	64	CPA
19.6	45	CMA
5.2	12	ACPP
3.9	9	JCPA+CPA
100.0	230	المجموع

يبين الجدول (5) أن هناك نسبة لا بأس بها من الفئة المستهدفة كانت من الحاصلين على شهادات مهنية مختلفة في مجالات عملهم، الأمر الذي يخدم الدراسة من حيث دقة إجاباتهم حول محاور الدراسة من واقع تأهيلهم المهني، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النتائج ودقتها.

هـ- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (6)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية%	التكرار	عدد سنوات الخبرة
30.0	69	أقل من 5 سنوات
39.6	91	من 5 - أقل من 10 سنوات
17.4	40	من 10 - أقل من 15 سنوات
13.0	30	من 15 سنة فأكثر
100.0	230	المجموع

يبين الجدول (6) أن أغلب أفراد العينة يملكون خبرة من 5 سنوات وأكثر، وهذا يدل على أن أفراد العينة من ذوي الخبرة المرتفعة، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها، مما ينعكس إيجابياً على إجابات الباحثين وعلى سلامة النتائج.

2- عرض نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

أ- الإجابة عن أسئلة الدراسة:

- السؤال الأول: هل يبذل المحاسبون القانونيون في الأردن العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والاحتيال؟ للإجابة عن السؤال الأول، تم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات السؤال الأول، والجدول (7) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول فقرات السؤال الأول

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري
2	فهم المدقق للمنشأة وبيئتها الداخلية عند تقييم مخاطر التدقيق.	1	3.41	63.4	1.17
3	التخطيط بشكل عالٍ لعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق.	2	3.4	63.4	1.11
1	الالتزام بأخلاق مهنة التدقيق بشكل كبير.	3	3.36	63.4	1.24
4	تصميم إجراءات تساعد على اكتشاف الغش.	4	3.27	63.4	1.18
5	الحصول أدلة إثبات كافية تؤكد عدم وجود أخطاء جوهرية.	5	3.17	63.4	1.34
	فقرات العناية المهنية ككل.		3.32	66.4	0.8

* الدرجة الفسوى من (5).

يلاحظ من جدول 7 أن العينة ترى أن المحاسبين القانونيين في الأردن يبذلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرة الفرضية الأولى (3.32) بنسبة (66.4%)، وحصلت الفقرة الثانية التي تنص على "فهم المدقق للمنشأة وبيئتها الداخلية عند تقييم مخاطر التدقيق" على أعلى نسبة موافقة، حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (3.41) بنسبة 68.2%، بينما جاءت الفقرة الخامسة التي تنص على "الحصول على أدلة إثبات كافية تؤكد عدم وجود الأخطاء الجوهرية والغش" على أدنى نسبة إجابة، حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (3.17) بنسبة 63.4%.

- السؤال الثاني: هل يلتزم المحاسبون القانونيون في الأردن بمعياري التدقيق رقم (315) الخاص بالأخطاء والاحتيال؟ للإجابة عن السؤال الثاني، تم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات السؤال الثاني، والجدول (8) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (8)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول فقرات السؤال الثاني

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	نسبة مئوية	الانحراف المعياري
4	تقييم الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات.	1	3.29	65.8	1.20
1	التشاور مع إدارة الشركة قبل كتابة التقرير وإبداء رأي متحفظ أو سلبي في حالة اكتشاف أن الغش أو الخطأ أو الاحتيال يساهم في تحريف في القوائم المالية	2	3.25	65.0	1.32
3	مراجعة المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.	3	3.21	64.2	1.29
2	ربط المخاطر مع الأخطاء التي تم اكتشافها، مع تحديد المخاطر التي تعتبر مهمة	4	3.20	64.0	1.29
5	إبلاغ الإدارة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي يؤثر على القوائم المالية	5	3.20	64.0	1.36
6	تحديد المخاطر من خلال الحصول على فهم لعناصر المنشأة وبيئتها بما في ذلك عناصر الرقابة	6	3.17	63.4	1.24
7	معرفة كيفية استجابة المنشأة للمخاطر الناجمة عن تقنية المعلومات.	7	3.11	62.2	1.30
10	الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً كلما زاد تقييم المدقق للمخاطر.	8	3.02	60.4	1.33

تابع جدول رقم (8) - الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول فقرات السؤال الثاني:

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	نسبة مئوية	الانحراف المعياري
8	تقييم مخاطر التدقيق من خلال: الاستفسار من الإدارة عن المخاطر الجوهرية الناتجة عن الاحتيال والغش، والإجراءات التحليلية، والملاحظة والتفتيش.	9	2.96	59.2	1.23
9	الحصول على معلومات من المنشأة عن تقدير أهمية المخاطر وتقييم احتمال حدوثها وطريقة معالجتها.	10	2.96	59.2	1.27
فقرات معيار التدقيق رقم (315) ككل					
3.14					
62.8					
.71					

* الدرجة القصوى من (5).

يلاحظ من الجدول (8) أن أفراد العينة ترى أن هناك التزامًا من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن بمعيار التدقيق رقم (315) الخاص بالأخطاء والاحتيال، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات السؤال الثاني (3.14)، وبنسبة مئوية (62.8%)، وقد حصلت الفقرة الثانية التي تنص على "تقييم الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات" على أعلى نسبة موافقة، حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (3.29)، وبنسبة مئوية 65.8%، بينما جاءت الفقرة (9) التي تنص على "الحصول على معلومات من المنشأة عن تقدير أهمية المخاطر وتقييم احتمال حدوثها وطريقة معالجتها" على أدنى نسبة إجابة، حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (2.96)، وبنسبة مئوية 59.2%.

ب- اختبار الفرضيات:

• الفرضية الأولى- يبذل المحاسبون القانونيون في الأردن العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والاحتيال:

لاختبار متغيرات الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى، والجدول (9) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (9)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
3.32	00.8	6.22	0.00	32.0	229

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرضية الأولى، وهي معنوية عند مستوى 0.05، مما يعني أن المحاسبين القانونيين في الأردن يبذلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والاحتيال، لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة 95%.

• الفرضية الثانية- يلتزم المحاسبون القانونيون في الأردن بمعيار التدقيق رقم (315) الخاص بالأخطاء والاحتيال:

لاختبار متغيرات الفرضية الثانية، تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الثانية، والجدول (10) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (10)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
3.14	0.71	2.647	0.00	13.0	229

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الثانية، وهي معنوية عند مستوى 0.05، مما يعني أن المحاسبين القانونيين في الأردن يلتزمون بمعيار التدقيق رقم (315) الخاص بالأخطاء والاحتيال، لذا تقبل الفرضية الثانية، وبمستوى ثقة 95%.

- الفرضية الثالثة- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)، تُعزى لمتغير العمر، والشهادة العلمية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والشهادة المهنية؟، وقد انبثق عن هذا الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:
 - الفرضية الفرعية الأولى تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (العمر)".
- للإجابة عن سؤال: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (العمر)؟"، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (العمر)، والجدول (11) يبين ذلك.

جدول رقم (11)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (العمر)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
.87	3.18	44	أقل من 25 سنة	بذل العناية المهنية
.81	3.30	67	من 25 - أقل من 35 سنة	
.75	3.42	50	من 35 - أقل من 45 سنة	
.77	3.37	69	من 45 سنة فأكثر	
.80	3.33	230	الكلّي	
.84	3.18	44	أقل من 25 سنة	الالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)
.62	3.08	67	من 25 - أقل من 35 سنة	
.69	3.29	50	من 35 - أقل من 45 سنة	
.72	3.06	69	من 45 سنة فأكثر	
.71	3.14	230	الكلّي	

يتبين من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (العمر)، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الظاهرية، ولاختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (12) يبين ذلك.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (العمر)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.471	.844	.535	3	1.604	بين المجموعات	بذل العناية المهنية
		.634	226	143.180	داخل المجموعات	
			229	144.783	الكلّي	
.278	1.290	.657	3	1.970	بين المجموعات	معيار التدقيق رقم (315)
		.509	226	115.023	داخل المجموعات	
			229	116.993	الكلّي	

يتبين من الجدول (12) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبذلك فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (العمر)". وهذا يعني أن أغلب مدققي الحسابات في الأردن يبذلون العناية المهنية ويلتزمون بمعيار التدقيق (315) وبغض النظر عن أعمارهم، وهذا يصب في مصلحة عملية التدقيق.

▪ الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha =0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (الشهادة العلمية)".

للإجابة عن سؤال: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha =0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (الشهادة العلمية)؟"، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة العلمية)، والجدول (13) يبين ذلك.

جدول رقم (13)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة العلمية)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الشهادة العلمية	المجال
.77	3.36	95	بكالوريوس	بذل العناية المهنية
.84	3.19	91	ماجستير	
.73	3.53	44	دكتوراه	
.80	3.33	230	الكلية	معيار التدقيق رقم (315)
.74	3.03	95	بكالوريوس	
.69	3.09	91	ماجستير	
.62	3.47	44	دكتوراه	
.71	3.14	230	الكلية	
.75	3.13	230	الكلية	

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة العلمية)، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الظاهرية، ولاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (14) يبين ذلك.

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة العلمية)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.056	2.918	1.814	2	3.629	بين المجموعات	بذل العناية المهنية
		.622	227	141.155	داخل المجموعات	
			229	144.783	الكلية	

تابع جدول رقم (14)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.002	*6.457	3.149	2	6.297	بين المجموعات	معيار التدقيق رقم (315)
		.488	227	110.696	داخل المجموعات	
			229	116.993	الكلية	

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول (14) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) ما عدا المجال الثاني المتعلق (بمعيار التدقيق رقم (315))، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الأداة المتعلقة بالالتزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيايل من خلال معيار التدقيق الدولية (معيار التدقيق رقم (315) - تُعزى لمتغير (الشهادة العلمية)". ولمعرفة الصالح من تلك الفروق؛ تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والجدول (15) يبين ذلك.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية
على مجال معيار التدقيق رقم (315) وحسب متغير (الشهادة العلمية)

الفرق المطلق بين المتوسطين		المتوسط الحسابي	الشهادة العلمية
دكتوراه	ماجستير		
*0.44	0.06	3.03	بكالوريوس
*0.38		3.09	ماجستير
		3.47	دكتوراه

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)

*شيفيه هو اختبار إحصائي لمقارنة ثلاث متوسطات حسابية فأكثر يستخدم في تحليل التباين بعد وجود دلالة إحصائية للمتغير.

يتبين من الجدول (15) وجود فرق دال إحصائياً بين حملة الشهادة العلمية (بكالوريوس) وحملة الشهادة العلمية (دكتوراه) ولصالح حملة الشهادة العلمية (دكتوراه) - وبين ذوي الشهادة العلمية (ماجستير) وذوي الشهادة العلمية (دكتوراه)، ولصالح ذوي الشهادة العلمية (دكتوراه)، وتشير النتائج أنه كلما ارتفع مستوى التعليم العالي للمدقق، زادت العناية المهنية التي يبذلونها، وزاد التزامهم بمعيار التدقيق رقم (315).

▪ الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315) تُعزى لمتغير (المؤهل العلمي)".

للإجابة عن سؤال: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315) تُعزى لمتغير (المؤهل العلمي)؟"، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315) وحسب متغير (المؤهل العلمي)، والجدول (16) يبين ذلك.

جدول رقم (16)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على
(بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (المؤهل العلمي)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
.78	3.19	65	محاسبة	بذل العناية المهنية
.85	3.18	66	علوم مالية ومصرفية	
.77	3.46	64	إدارة أعمال	
.66	3.61	35	اقتصاد	
.80	3.33	230	الكلية	
.68	3.08	65	محاسبة	معيار التدقيق رقم (315)
.70	3.14	66	علوم مالية ومصرفية	
.78	3.13	64	إدارة أعمال	
.71	3.22	35	اقتصاد	
.71	3.14	230	الكلية	

يتبين من الجدول (16) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (المؤهل العلمي)، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الظاهرية ولاختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (17) يبين ذلك.

جدول رقم (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على
(بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (المؤهل العلمي)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.018	3.445*	2.110	3	6.331	بين المجموعات	بذل العناية المهنية
		.613	226	138.452	داخل المجموعات	
			229	144.783	الكلية	
.837	.284	.147	3	.440	بين المجموعات	معيار التدقيق رقم (315)
		.516	226	116.553	داخل المجموعات	
			229	116.993	الكلية	

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول (17) أن جميع قيم الدلالة إحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) ما عدا المجال الأول المتعلق بالعناية المهنية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الأداة المتعلق بالالتزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيايل من خلال معيار التدقيق الدولية (العناية المهنية) تُعزى لمتغير (المؤهل العلمي)". ولمعرفة لصالح من تلك الفروق؛ تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (18) يبين ذلك.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مجال العناية المهنية وحسب متغير (المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	الوسط الحسابي	الفرق المطلق بين المتوسطين	
		إدارة أعمال	اقتصاد
محاسبة	3.19	10.0	*0.42
علوم مالية ومصرفية	3.18		*0.43
إدارة أعمال	3.46		0.15
اقتصاد	3.61		

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول (18) وجود فرق دال إحصائياً بين ذوي الشهادة العلمية (محاسبة، وعلوم مالية ومصرفية) من جهة، وذوي الشهادة العلمية (اقتصاد) من جهة أخرى، ولصالح ذوي الشهادة العلمية (اقتصاد).

- الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)) تُعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)".

للإجابة عن سؤال "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)) تُعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)؟"، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)) وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)، والجدول (19) يبين ذلك.

جدول رقم (19)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)) وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)

المجال	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بذل العناية المهنية	أقل من 5 سنوات	69	3.28	.85
	من 5 - أقل من 10 سنوات	91	3.23	.76
	من 10 - أقل من 15 سنوات	40	3.52	.70
	من 15 سنة فأكثر	30	3.47	.87
	الكل	230	3.33	.80
معيار التدقيق رقم (315)	أقل من 5 سنوات	69	3.22	.74
	من 5 - أقل من 10 سنوات	91	3.12	.70
	من 10 - أقل من 15 سنوات	40	3.04	.63
	من 15 سنة فأكثر	30	3.14	.83
	الكل	230	3.14	.71

يتبين من الجدول (19) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315))، والصعوبات والمعوقات التي يواجهها المحاسب القانوني وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الظاهرية واختبار صحة الفرضية الرابعة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (20) يبين ذلك.

جدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بذل العناية المهنية	بين المجموعات	3.105	3	1.035	1.651	.179
	داخل المجموعات	141.679	226	.627		
	الكل	144.783	229			
معيار التدقيق رقم (315)	بين المجموعات	.853	3	.284	.553	.646
	داخل المجموعات	116.140	226	.514		
	الكل	116.993	229			

يتبين من الجدول (20) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبذلك فإننا نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315)، والصعوبات والمعوقات التي يواجهها المحاسب القانوني) تُعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)".

▪ الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (الشهادة المهنية)".

للإجابة عن سؤال: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) تُعزى لمتغير (الشهادة المهنية)؟"، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة المهنية)، والجدول (21) يبين ذلك.

جدول رقم (21)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم 315) وحسب متغير (الشهادة المهنية)

المجال	الشهادة المهنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بذل العناية المهنية	JCPA	100	3.33	.82
	CPA	64	3.11	.72
	CMA	45	3.49	.81
	ACPP	12	3.65	.67
	JCPA+CPA	9	3.51	.82
	الكل	230	3.33	.80
معيار التدقيق رقم (315)	JCPA	100	3.16	.75
	CPA	64	3.06	.67
	CMA	45	3.20	.78
	ACPP	12	3.25	.55
	JCPA+CPA	9	2.92	.32
	الكل	230	3.14	.71

تبين من الجدول (21) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)، والصعوبات والمعوقات التي يواجهها المحاسب القانوني) وحسب متغير (الشهادة المهنية)، ولمعرفة لصلاح من تلك الفروق الظاهرية واختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (22) يبين ذلك.

جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)) وحسب متغير (الشهادة المهنية)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بذل العناية المهنية	بين المجموعات	5.749	4	1.437	2.326	.057
	داخل المجموعات	139.034	225	.618		
	الكل	144.783	229			
معيار التدقيق رقم (315)	بين المجموعات	1.166	4	.291	.566	.687
	داخل المجموعات	115.827	225	.515		
	الكل	116.993	229			

يتبين من الجدول (22) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبذلك نقبل الفرضية الخامسة التي تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على (بذل العناية المهنية، والالتزام بمعيار التدقيق رقم (315)، والصعوبات والمعوقات التي يواجهها المحاسب القانوني) تُعزى لمتغير (الشهادة المهنية)".

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- يلتزم مدققو الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية بتدقيق القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ويبدلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء والغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفرضية الأولى (3.32) وبنسبة مئوية (66.4%)، وهذه النتيجة تنسجم مع المتطلبات القانونية التي تفرض تدقيق الشركات الصناعية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية.
- يلتزم المحاسبون القانونيون في الأردن بمعايير التدقيق الدولية الخاصة بالأخطاء والغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.14) بنسبة مئوية (62.8%).
- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدراته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. وكما يفهم المدقق طبيعة المنشأة وبيئتها الداخلية يتوقع منه أن يكون على معرفة تامة بطبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة وسياساتها المحاسبية.
- أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بتطبيق معياري التدقيق الدوليين رقم (240، 315) الخاصتين بالأخطاء والاحتيايل، بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين

تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الأداة المتعلقة بالتزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيايل من خلال معيار التدقيق الدولي تعزى لمتغير الشهادة العلمية، والمؤهل العلمي.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بعقد دورات متخصصة لمدققي الحسابات الخارجيين تتعلق بمعايير التدقيق الدولية، وكيفية تطبيقها، خصوصًا ما يتعلق منها بتصميم الاختبارات اللازمة للكشف عن الأخطاء المادية والتلاعب في القوائم المالية المنشورة، وفي رأيي أن تكون مثل هذه الدورات إلزامية وليست اختيارية.
- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة متعمقة لقضايا الغش والخطأ للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المدقق اتباعها في معالجة هذه القضايا.
- ضرورة أن تمارس جهات الرقابة والإشراف دورها المنوط بها في الرقابة على المهنة، ووضع التشريعات الكفيلة لمنع الأخطاء والغش في القوائم المالية، وكذلك تطبيق الجزاءات على من يرتكبها.

المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية:

- أحمد، فضل مهند. (2003). "الأساليب الفنية الأكثر فاعلية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل النظم الإلكترونية في معالجة البيانات" رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. (2010). "معيير التدقيق رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2006). "معيير التدقيق الدولي رقم (330) مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ" إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). "معيير التدقيق الدولي رقم (240) مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ"، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). "معيير التدقيق الدولي رقم (240) مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ" إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.
- المؤمني، منذر، وجمال البدور. (2008). "مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مج 35 عدد 1، عمان: الأردن.
- النزلي، محمد جمال عبد القادر. (2009). "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان: الأردن.
- الوشلي، أكرم محمد علي. (2010). "مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة: دراسة ميدانية" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
- حماد، طارق عبد العال. (2004). "موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية". الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- دحدوح، حسين أحمد. (2006). "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضييل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 22، عدد 1، جامعة دمشق - سوريا.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Arenas, Alvin; Randal Elder and Mark Beasley. (2012). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*. 14th Ed. Prentice Hall.
- Dorminey, Jack and Others. (2012). "The Evolution of Fraud Theory" *Accounting Education*: May, Vol. 27, No. 2, pp. 555-579.
- Kirkos, Efsthios; Charalambos Spathis and Yannis Manolopoulos. (2007). "Data Mining Techniques for the Detection of Fraudulent Financial Statements" *Expert Systems with Applications*, www.elsevier.com/locate/eswa

The Extent of the Commitment of Jordanian Chartered Accountants in International Auditing Standards by Determining the Risks of Material Misstatement and Fraud: An Empirical Study

Dr. Omar Ikbal Tawfiq Almashhedani

Associate Professor of Accounting,
Accounting Department,
Faculty of Economics and
Administrative Sciences,
Applied Science University

Majid Khalaf Mohammed Al-Matar

Faculty of Economics
and Administrative Sciences,
Jerash University

ABSTRACT

This study aimed to identify to what extent the Jordanian chartered accountants are committed to detect material misstatement and fraud in the financial statements according to the International Standards on Auditing by assessing the auditors' professional responsibility, scientific and practical competence, professional experience, audit planning and their ability to detect the management fraud, in addition to the constraints that affect the ability of the auditors to perform their job. The study population consists of the individuals working in the chartered accountants offices.

The study reached several conclusions, mainly; the auditors in Jordan abide by the International Standards on Auditing and spare no effort to detect material misstatement and fraud. The study recommended that professional organizations should clearly determine the auditors' scope of responsibilities and set the rules and controls regarding the detection of material misstatement and fraud in financial statements so that the users of these financial statements can trust the auditors' opinions and fairness regarding the financial position.